

مؤتمر الحوار

محمد حسين العيدروس عضو

نبارك الفرق التي سلمت تة

قال الاستاذ محمد حسين العيدروس عضو مؤتمر الحوار الوطني ان معظم مشاكل القضية الجنوبية حلها مرتبط بمصداقية حكومة الوفاق.

واشار العيدروس في هذا الحوار الى ان الخروج عن المبادرة الخليجية تسبب في كثرة القضايا الخلافية في مؤتمر الحوار الوطني.. الى التفاصيل..

المعرقلون للحوار هم الذين يسعون للخروج عن المبادرة

القضايا الخلافية في الفرق ج

لحل مشكلة الأراضي وكذا إعادة الجنود والضباط المسرحين من أعمالهم والواقع ان حكومة الوفاق ليس لها دور يذكر تجاه تنفيذ النقاط الـ 31. وأشعر أن الاختلالات الأمنية التي تعيشها البلاد ناتجة عن تقصير حكومة الوفاق في مهامها. لأن الأمن والاستقرار هما الأساس لحل المشكلات الموجودة في المحافظات الجنوبية خاصة وانهم لم يشهدوا غياب الأمن لمرحلة طويلة، كما نشهده اليوم..

إقليمنا تاريخي
يبدو أن هناك توجه نحو خمسة أقاليم من ضمنها

شينا مملوسا في تنفيذ النقاط العشرين والحدى عشرة.. صحيح أنها بذلت جهداً في الترويج لها عبر اجتماعات مجلس الوزراء بالإضافة الى الخطة التي قالوا إنهم وضعوها. واعتقد أنها بدأت متأخرة وكان يفترض بها في وقت مبكر خاصة وأنها تعلم أن هناك حواراً ويتطلب القيام ببعض الإجراءات على الواقع العملي تجاه حل القضايا المتعلقة بالنقاط الـ 31، وللأسف حكومة الوفاق أضعفت عاممين وهي تعك في قضايا هامشية ومماحكات سياسية.. وإذا كان هناك إجراءات حصلت فهي إجراءات من جانب فخامة الأخ رئيس الجمهورية المشير عبدربه منصور هادي والذي أصدر قرارات تشكيل لجنة

أنهت عدد من فرق عمل الحوار الوطني تقاريرها النهائية وسلمتها للجنة التوفيق.. كيف تقرؤون مخرجات الحوار.. وما هي الضمانات لتنفيذها؟

بصورة عامة اعتقد أن فرق الحوار التي سلمت تقاريرها عملت عملاً جيداً وتوافقوا والجميع يبارك هذا التوافق. وبالنسبة للضمانات فإن مصداقية وإرادة وتعاون مختلف الاطراف السياسية فيما بينها. بالإضافة الى اسناد الشعب لهذه المخرجات تعتبر الضمانات الأقوى.. زد على ذلك أن هناك ضمانات خارجية تتمثل بالدول الراعية للمبادرة.

الوطن محتاج لإبنائه

كيف تتوقعون تعاطي الشارع الجنوبي مع مخرجات القضية الجنوبية؟

- القضية الجنوبية هي أهم محاور الحوار الوطني. وكنا نتمنى أن تشارك جميع فصائل الحراك في الحوار حتى يكون رأي أبناء المحافظات الجنوبية واحداً قوياً. ولكن الأخوة الذين جاءوا باسم الحراك لا يمثلون الغالبية والشارع الجنوبي يرفضهم. والآن بعض فصائل الحراك تعلن رفضها لمخرجات الحوار وتقول إنها ليست معنية بها.. ونحن لا نلومهم لأنهم لم يمثلوا في الحوار وكان يفترض أن تتاح الفرصة للجميع للمشاركة في الحوار لنضمن قبول الشارع الجنوبي لمخرجات الحوار وكل فريق يقنع قاعدته الشعبية بما توافقوا عليه في الحوار. وأتمنى أن يتفق المتحاورون على أشياء ترضي أبناء المحافظات الجنوبية.

ماذا عن قيادة المعارضة في الخارج؟

- قيادة المعارضة في الخارج لم تشارك في الحوار ونسمع تصريحات لهم بأنهم يرفضون مخرجات الحوار، ومن الطبيعي أن أي طرف لم يشارك في الحوار سيرفض مخرجاته، ولا نتوقع منه أن يسهم في تنفيذها. وأتمنى على المعارضة في الخارج أن تشارك وتساعد في تنفيذ مخرجات الحوار لأنهم جزء من الوطن والوطن محتاج لتضافر جهود كافة إبنائه في الداخل والخارج. وإذا كانت القرارات التي تتعلق بالقضية الجنوبية صائبة ووجدت معها المصداقية، فاعتقد أننا سنجد طريقها للتنفيذ خصوصاً وأن معظم القضايا المرتبطة بالقضية الجنوبية هي قضايا حقوقية وحلها مرتبط بمصداقية حكومة الوفاق الوطني التي لم تقدم حتى الآن

تبدأ غداً «الثلاثاء» برئاسة الأخ عبدربه منصور هادي رئيس الجمهورية الجلسة الختامية لمؤتمر الحوار الوطني المتعقد بصنعاء منذ الـ 18 من مارس الماضي، بمشاركة 565 عضواً يمثلون مختلف الأحزاب والقوى السياسية والشباب والمرأة ومنظمات المجتمع المدني، وذلك تنفيذاً لما أكدت عليه المبادرة الخليجية واليتمتها التنفيذية المزممة بهدف حل الأزمة اليمنية، ومن المقرر أن تستمر الجلسة الختامية الى ما بعد عيد الأضحى المبارك.. ويتطلع اليمنيون الى تقديم فرق العمل التسعة المنبثقة عن مؤتمر الحوار حلول شاملة وجذرية للعديد من القضايا الوطنية والملفات الشائكة والمتمثلة في القضية الجنوبية وقضية صعدة وبناء الدولة وبناء الجيش والأمن واستقلالية الهيئات والحكم الرشيد والحقوق والحريات والتنمية الشاملة.

وكان فريق عمل الحكم الرشيد أقر تقريره النهائي الذي تحفظ على التوقيع عليه المؤتمر الشعبي العام وحلفاؤه وأنصار الله «الحوثيين»، وتضمن التقرير 52 موجهاً دستورياً و157 موجهاً قانونياً و38 قراراً وتوصية، كما أقر فريق الحقوق والحريات رفع تقريره النهائي الى الامانة العامة لمؤتمر الحوار بعد التصويت على كافة المواد التي تضمنها التقرير بعد توقيع أعضاء الفريق على مسودته، حيث امتنع عن التوقيع مكون الإصلاح والرشاد فيما أجل التوقيع على التقرير عدد من أعضاء الحراك وجزء من مكونات الشباب وأنصار الله.

ورفع فريق أسس بناء الجيش والأمن تقريره متضمناً تحفظ المؤتمر الشعبي العام وحزب التحالف على بعض الفقرات لا تشمل التقرير قرارات ومواد تحرم على أبناء المؤسستين الدفاعية والأمنية من ممارسة حق التصويت والترشح.

أما فريق الحقوق والحريات فقد أقر 292 مادة في تقريره الختامي، من بينها تحديد سن الزواج للمرأة بـ18 عاماً، إضافة الى مواد أخرى تتعلق بحرية ممارسة الشعائر الدينية والحقوق السياسية للمرأة وحققها في الترشح للانتخابات بما في ذلك الرئاسية.

كما أكد فريق أسس بناء الجيش والأمن اللواء يحيى الشامي أن انسجام وتوافق الفريق واللجنة المصغرة وتفاعلمهم في النقاش وتقديم الملاحظات والمقترحات بأجواء إيجابية ساهمت في إنجاز أعمال الفريق والتوافق على التقرير النهائي للفريق وتضمن تقرير أسس بناء الجيش والأمن 19 موجهاً دستورياً و50 موجهاً قانونياً ونحو 45 قراراً أنياً تنفيذياً لمعالجة الاختلالات الحاصلة حالياً في مؤسستي الجيش والأمن والأجهزة الاستخباراتية والعديد من التوصيات.

أما لجنة الحلول والضمانات المنبثقة عن فريق قضية صعدة فقد أقرت 60 قراراً كقمترحات للحلول القضية، فيما صوت فريق التنمية الشاملة برئاسة أحمد بازعة على 325 قراراً وموجهاً دستورياً وقانونياً وتوصية.

كما يواصل الفريق المصغر المنبثق عن فريق القضية الجنوبية والمكلف بإعداد الحلول والضمانات للقضية الجنوبية اجتماعاته بحضور مبعوث الأمين العام للأمم المتحدة الى اليمن جمال بن عمر.

حيث أقر فريق الحقوق والحريات 21 مادة في تقريره الختامي من بينها تحديد سن الزواج للمرأة بـ18 عاماً. إضافة الى أمور أخرى تتعلق بحرية ممارسة الشعائر الدينية والحقوق السياسية للمرأة وحققها في الترشح للانتخابات بما في ذلك الرئاسية.

إعداد/

منصور الفدرة- فيصل الحزمي- علي الشعباني - هناء الوجيه

د. محمد علي مارم رئيس فريق بناء الدولة :

القضايا التي لم يتم الاتفاق عليها لم ترجع إلينا من لجنة التوفيق

تكون محوراً مطروحاً من جهات معينة من أجل العرقلة والآن تخرج البلاد من أزمتها وقد تكون عبارة عن رأي تطرح من فئة معينة أو من أفراد، والهدف منها ربما طرح وجهة نظرهم، ولكنهم لا يعون ما هي النتائج التي يمكن أن يصل اليها الجميع إذا دخلنا في هذا النقش. والاتفاق الموجودة ربما ليس مطلوباً من الحوار الوطني أو من أية لجنة تشكل لإخراج البلاد من أزمتها أن تدخل فيها.. ما هي الـ عبارة عن باب وسرداب للدخول الى هاهوية.. أساساً ليست هي المخرج الأساسي للبلاد، لذا يجب علينا جميعاً سواء كمكونات سياسية أو أحزاب أو أفراد أن ننظر ما هو الاتجاه الذي يؤدي الى إصلاح هذه البلاد وليس باتجاه الباب الذي يعرقلنا من السير في طريق التغيير، وهناك أبواب متعددة إذا ما طرقتنا لن نتحرك من الموقع الذي نحن فيه، وهذا يفترض أن يعيه كل من يدخل في هذا الموضوع.

هناك توافق عليها

كيف تقرؤون مسار القضية الجنوبية؟

- القضية الجنوبية وضعت وبشكل كبير جداً في مكانها الحقيقي للنقاش وتوافق عليها كل الشعب اليمني في الداخل والخارج، وقد رأيت داخل الحوار قبولاً في درجة كبيرة من قبل المكونات بأن يعطى لها حقها والهدف الأساسي أن جميع الناس ملوا من الوضع السياسي ربما أو من طريقة وضع أحكام معينة تقضي جهات معينة سواء شمالياً يقضي جنوبي أو العكس ولكن الناس ملوا ومعترفين بوجود أخطاء، وبالتالي متى ما وجد الاعتراف بهذه الأخطاء وضعت لها أساليب وطرق الحل. وطرق لأن الحل موجودة والحمد لله الى درجة عالية هناك توافق عليها من جميع الاطراف، لكن في حاجة الى الاعلان في الفترة الاخيرة. انعكاسات لظروف اقتصادية صعبة

في حال اعتماد نظام الدولة الاتحادية من إقليميين هل هناك خطر على الوحدة اليمنية؟

- الحقيقة لا نقول ان إقليميين يمثل خطراً على الوحدة.. الوحدة هي متجددة في صدور الناس جميعاً، ولكن الطرق التي وضعت هي ما عكست نفسها على انعكاسات معينة قد لا تقبل سياسيات أصلاً كانت موضوعة في سياسات الوحدة.. هذه السياسات التي يفترض علينا أن نواجهها بشكل أساسي بحيث تعيد لحمة الناس نفسياً وليس لحمة الناس على ورق، وبالتالي أتوقع عندما تعود هذه الأمور وأن يعطى كل ذي حق حقه وبالتالي ستخرج البلاد باتجاه الجوانب التي تعالج الأثر الواقعية ومنطقية.. نحن بحاجة لكي نراجع المنطق وليس الواقع لأن الواقع هو عبارة عن انعكاسات لظروف اقتصادية صعبة وخلق كان موجوداً في النظام.

كيف تقرؤون ما حدث من أعمال إراهابية مؤخرًا في المكلا وشبوة.. وهل لها تأثيرات على الحوار الوطني ومخرجاته؟

- المعلومات الموجودة تتكلم حول القاعدة والقاعدة برنامجها مسبق عن موضوع الحوار الوطني وما يجري الآن يمكن أن يفسر أنه يؤثر على الحوار الوطني ويفترض أن نحرص عليه جميعاً، لكن كنا نقفها وتواجهها في الفترة الاخيرة بشكل متكرر يعطى انطباعات على هذا المنحى.. واعتقد أن ما يحدث من اعتداءات على الكهرباء، وأنابيب النفط له علاقة ما بين العمل السياسي، والعمل الميداني، وللأسف الشديد - أن بعض الأشياء، كلما انفرج العمل السياسي الى درجة معينة في وضع حلول بكيفية خروج البلاد من الازمة كلما رأينا ارتباطاً على أرض الواقع على أعمال تعرقل عملنا السياسي وكلها تعرقل مخرجات العمل السياسي، وكلما رأينا الأمور منفردة والكهرباء، تسير بشكل جيد مما يوحى بعض الشيء، أنه ربما وجود من لا يرضى بطريقة نجاح البلاد في العمل السياسي ولكن في آخر المطاف لن يصح إلا الصحيح.



أوضح الدكتور محمد علي مارم رئيس فريق بناء الدولة ان لجنة التوفيق لم تعيد للفريق القضايا التي لم يتم الاتفاق عليها.

وقال مارم ان اختلافنا حول هل يكون الدين الاسلامي مصدراً رئيسياً للتشريع ام الدين الاسلامي مصدر جميع التشريعات!

مشيراً الى ان مخرجات الحوار بحاجة الى خطة لترجمة المخرجات من الوثيقة الى التطبيق وان على اليمنييين ان يصيغوا الضمانات لتنفيذ مخرجات الحوار.. فإلى نص الحوار :

اختلافنا حول هل يكون الدين الاسلامي مصدراً رئيسياً للتشريع أم الدين الاسلامي مصدر جميع التشريعات؟!

الفرق التسع أنجزت عملها بشكل كبير

نحتاج إلى خطة لترجمة المخرجات من الوثيقة إلى التطبيق

التفكير فيه من اليمنييين بشكل عام ومن مؤتمر الحوار بشكل خاص ومن الدول الراعية بأكثر خصوصية.

خطة دقيقة وواضحة

هل هناك ضمانات دولية لتنفيذ مخرجات الحوار؟

- طبعاً.. الدول الراعية ساندت اليمن بشكل عام والحوار الوطني بشكل خاص لكي يُنجز هذه الوثيقة التي تعتبر مخرجاً أساسياً لليمن من أزمتها، وبالتالي في مخرج لدينا من الأزمة سوى الحوار. ولو ظلنا حتى مائة عام في حالة صراعات لن نخرج من تلك الصراعات الا يمثل هذا الحوار، وبالتالي لا بد أن تفكر في ذلك الدول الراعية ليست هي من يجب أن تضع لنا ضمانات تنفيذ المخرجات وليس لها علاقة بالضمانات، هي بالمقام الاول هيأت وساعدت في تهيئة الأجواء والامكانات والخبراء بحيث تنفق جميعاً على طائلة واحدة وهذا هو الأساس، أما بعد الحوار الوطني، فمن وجهة نظري - انه يرتبط بدرجة أساسية بالشعب اليمني ومن الشعب الموجودة في الحوار الوطني، ومن الأحزاب بشكلها الأساس دون أي تكلو والنظر الى النقاط التي قد تضعها بعض القوى.. لا نقول سياسية ولكن قوى شخصية شكلت نفسها خلال مراحل سابقة، بل الاصح يجب أن تكون هناك خطة دقيقة وواضحة في كيفية الانتقال من الوضع الحالي الى اللحظة الحاسمة التي يتم فيها تطبيق مخرجات الحوار في دستور قادم.

لا عراقيل

هناك مطالب يحاول البعض إدراجها على جدول أعمال المؤتمر وهي لم تتضمنها المبادرة الخليجية ولا اللائحة الداخلية للحوار.. الى أي مدى يرايكم تؤثر على التسوية السياسية وعلى نجاح الحوار؟

- هو في الأساس يجب علينا أن نعود الى المبادرة والنظام الداخلي وهي البنود المطروحة في كيفية خروج البلاد من أزمتها وحددت لكل فريق من الفرق التسعة محاور أساسية وضعها خبراء محليون ودوليون إذا ما تم السير وراءها فهي المخرج الأساسي الى كيفية وضع دستور قادم يخرج البلاد والناس من وضعهم الاقتصادي والمادي المتردي، واي مدخلات أو مواضيع من خارج المحاور المحددة قد

ما هي أبرز القضايا الخلافية في فريق بناء الدولة؟

- نحن في فريق بناء الدولة تقريباً لا توجد لدينا نقاط خلافية بقدر ما هي نقاط أصل تم الاتفاق عليها، جزء منها بدرجة كبيرة يتوافق عام وجزء آخر تتمثل في ثلاث نقاط تم التصويت عليها ولكن لم يصل التصويت الى مستوى 90% . ثم رفعت الى لجنة التوفيق وخلال الفترات السابقة دخل فريق بناء الدولة في تفاصيل النقاط التي تم الاتفاق عليها من أجل إنجازها، وبعد الانتهاء منها مازلنا في حالة انتظار حتى تعود إلينا القضايا من لجنة التوفيق، حتى الآن لم نتزل هذه القضايا وهي ترتبط بنظام الحكم والتشريع في الدولة التي أساساً حدد في نقطتين: الدين الاسلامي مصدر رئيسي للتشريع.. أم الدين الاسلامي مصدر جميع التشريعات.. هذه النقاط هي مطروحة حتى الآن ونحن في حالة انتظار للجنة التوفيق.. أن تعود بها الى الفريق حتى ينتهي من أعماله، لكن بشكل عام لا توجد هناك داخل الفريق أي تناقضات أو أي خلافات.

النجاح تحقق

كيف تقرؤون مخرجات الحوار بشكل عام.. وما هي ضمانات تنفيذها؟

- الحقيقة إذا ما نظرنا بمنطق وعقلانية لكل العمل المطروح على الفرق التسعة نجد أنها عملت بشكل عال رغم اختلاف نسبي في وجهات النظر المطروحة أو في بعض الرؤى الا أنها في آخر المطاف بشكل كامل تصل الى حوالي 80% متفقين عليها والنقاط التي نشأت في المحطات الاخيرة وكان فيها اختلاف في وجهات النظر هي لا تشكل المحور الأساسي الذي يعرقل الحوار الوطني ربما بعض منها هي مرتبطة، وبالتالي الأساس في الامر هو انه ما طرح من محاور أساسية لكل فريق من الفرق التسعة قد أنجزت أعمالها بشكل كبير وبعض الأشياء البسيطة التي تم إحتلتها وهي ذات أهمية تنعكس بالذات على فريق بناء الدولة التي تم إحتلتها الى اللجنة المصغرة، لكن بإمكاننا أن نقول ان الحوار الوطني ناجح بدرجة كبيرة جداً مطمئن الناس في هذه البلاد، ما تنتمناه أن تكون هناك خطة أخرى بعد هذه المخرجات بكيفية النجاح ونقل المخرجات وما تم التوافق عليه بشكل كامل من الوثيقة الى عملية التطبيق.. هذا ما يفترض الآن ان يكون

يحيى دويد :

سبعة مكونات في فريق العدالة الانتقالية تعلن رفضها لتقرير الفريق

تتوقف عن أعمالها حتى تذيب جليد هذه التباينات وتعود كافة المكونات إلى العمل في إطار اللجنة المصغرة.. لكننا فوجئنا بمن يضع تقارير خلال 48 ساعة وفي غياب معظم المكونات.

واستطرد قائلاً : كنا نتمنى ان تخرج قرارات العدالة الانتقالية ملبية لطموح وأمال كل الشعب اليمني من أقصاه الى أقصاه وتعالج كل محطات الصراع السياسي وتتعامل بمعايير واضحة وشفافة ومبادئ عامة تم إقرارها بالجلسة التصفيية والتي تنص على عدم التمييز بين الضحايا لا في الزمان ولا في المكان ولا في الازمنة.

توزيع مسودة التقرير فوجئنا باستنثار الاقلية داخل فريق العدالة الانتقالية الذين خرجوا بتقرير لا يمت بصلة إلى ما تم مناقشته ولا للمسودات التي كانت موضوعة لمحور النقاش.

واستعرض دويد بعض القضايا الخلافية ومنها أن المكونات التي استمرت في اللجنة المصغرة قامت بإعداد تقرير يخالف مرجعيات الحوار الوطني والدليل المنظم لأعماله لا دليل استمرارهم في العمل رغم غياب خمسة مكونات وتجاهلوا كل رسائل الاحتجاج

والعقوبات التي قدمتها المكونات المنسحبة.. كما قاموا بإضافة بنود لم تكن على الإطلاق مشمولة او تضمنتها تقارير مجموعات العمل المصغرة في فريق العدالة الانتقالية ولم تكن ضمن مسودة التقرير العام الذي تم اعاده في فترة سابقة..

واضاف: كان يحدونا الأمل أن نهي أعمالنا بنفس الروح وبنفس آلية التوافق ولكن للأسف حصلت منذ أسبوعين بعض التباينات حول نقاط معينة مما أدى الى انسحاب خمسة مكونات ثم لحق مكونات وكنا نعتقد أنه عملاً بالدليل المنظم لمؤتمر الحوار الوطني أن اللجنة المصغرة سوف

أعلنت سبعة مكونات في فريق العدالة الانتقالية بمؤتمر الحوار الوطني رفضها الكامل للتقرير النهائي للفريق كونه يخالف مرجعيات مؤتمر الحوار والدليل المنظم لأعماله..

مؤكدين أنه تم إضافة بنود لم تكن على الإطلاق أو متضمنة لها تقارير مجموعات العمل المصغرة في فريق العدالة الانتقالية. وحذرت المكونات السبعة وهي المؤتمر الشعبي العام وحلفاؤه وأنصار الله والحراك الجنوبي السلمي والمرأة ومنظمات المجتمع المدني وحزب الحق في مؤتمر صحفي عقد السبت بقاعة العدالة الانتقالية بمؤتمر الحوار

من التعامل مع التقرير المقدم الذي وصفوه بالتقرير المشوه والمحرّف كونه يحوي معلومات مغلوطة ومضللة ويعبر عن رغبة مكونات محددة أدارت صفقة فيما بينها في محاولة لتبرئة نفسها من ممارسات وصراعات 50 عاماً مضت.

من جانبه اعرب الاخ يحيى دويد عضو فريق العدالة الانتقالية عن أسفه للوصول إلى هذا التباين الكبير بسبب إصرار بعض المكونات في فريق العدالة على الاستنثار بقرارات ومخرجات مؤتمر الحوار الوطني..

وقال دويد: من الطبيعي أن تحصل تباينات في إطار كل الفرق حول قضايا معينة وقد كان فريق العدالة الانتقالية في بداية عمله يمثل نموذجاً رائعاً ومشرفاً وكان تقريره في المرحلة التصفيية من أفضل التقارير حيث تجاوزت نسبة التوافق بين الفريق أكثر من 90%..

الدولي.